جامعة الانبار

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي

السياسة الزراعية

المرحلة الرابعة /قسم الاقتصاد الزراعي

(المحاضرة الثامنة)

مكملة م7

معدل الحماية الفعال للرسوم الجمركية Effective tariff rate

أ .د .علي درب كسار الحيالي

معدل الحماية الفعال للرسوم الجمركية Effective tariff rate

ان الهدف الرئيس من فرض التعريفات الجمركية على الاستيرادات هو لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية، حيث أن التعريفة ستجعل السلع المحلية أكثر جاذبية للمستهلك في السوق المحلي، وهذا سيؤدي الى تشجيع الإنتاج المحلي من السلع البديلة للاستيرادات وبمستوى أعلى من حالة عدم فرض التعريفة الجمركية. أن درجة الحماية التي تقدمها التعريفة الجمركية تعكس المدى الذي ترتفع فيه الاسعار المحلية عن الأسعار الأجنبية.

ان معدلات التعريفات الجمركية الأسمية Normal tariff rates والمعلنة في جدول الرسوم الجمركية لأية دولة تعطي فكرة عامة عن مستوى الحماية التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي. الا أنها قد لا تتمكن دائما من إعطاء مؤشر حقيقي أو فعلي عن درجة الحماية الفعلية للمنتج المحلي.

أن معدل التعريفة الجمركية الاسمي يطبق فقط على القيمة النهائية للسلعة المستوردة، ولا يطبق على المدخلات المستوردة التي تستخدمها السلع المحلية البديلة للاستيراد سواء كانت مواد أولية أم سلع وسيطة، وفي هذه الحالة فأن معدل التعريفة الجمركية الفعال Effective tariff rate سيختلف عن معدل التعريفة الجمركية الاسمي.

ويعد معدل التعريفة الجمركية الفعال مؤشراً على مستوى الحماية الفعلية التي يقدمها معدل التعريفة الجمركية الاسمي الى منتجي السلع البديلة للاستيراد.

ان معدل التعريفة الجمركية الفعال يمكن احتسابه من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathbf{E}=\frac{n-ab}{1-a}$$

حيث:

E = معدل التعريفة الجمركية الفعال.

n =معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية.

a = نسبة قيمة المدخلات المستوردة من قيمة السلعة النهائية.

b= معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخلات المستوردة.

فلو فرضنا أن قيمة المدخلات من الأجزاء المستوردة في السلعة النهائية كانت تمثل ((80%)، وأن معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية كان (10%)، وأن الدولة لم تفرض تعريفة جمركية على الأجزاء (المدخلات) المستوردة في السلعة النهائية أي أنها = (صفر). لذلك سيتم حساب معدل التعريفة الجمركية الفعال كالاتي:

$$\mathbf{E}=\frac{0.1-0.8(0)}{1-0.8}=\frac{0.1}{0.2}=0.50$$

فهنا سنرى أن فرض تعريفات (رسوم) جمركية أسمية بمعدل (10%) على سلعة نهائية مستوردة ستقدم حماية للنشاط الإنتاجي المحلي بدرجة حماية فعالة تعادل (50%) أي خمسة أمثال معدل الرسوم الاسمي.

ثانياً- الرقابة على سعر الصرف

الرقابة على الصرف هي نوع من الإشراف الحكومي المنظم على عرض وطلب العملات الأجنبية، والهدف من وراء ذلك هو تعبئة موارد القطع الأجنبي والتأثير في اسعارها وتنظيم تقلباتها واتجاهاتها حسب سوق الصرف الخارجي وحسب السياسة الاقتصادية الواجب تطبيقها، وغالبا ما تلجا الحكومة الى اتباع سياسة الرقابة على الصرف عندما تعاني من عجز في ميزان المدفوعات.

وفي ظل الرقابة على الصرف تصبح الخزانة العامة او البنك المركزي هي الجهة المخولة قانوناً لبيع وشراء العملات الأجنبية، وهذا يعني تسليم حصة الدولة من النقد الأجنبي الى السلطات النقدية للدولة، والتي تحتكر بدورها سلطة توزيع هذه الحصيلة بين الاستخدامات المختلفة والتي تقوم بدورها بتحديدها وفقا لسلم محدد من الاولويات.

ولقد ظهرت سياسة الرقابة على الصرف في بداية الازمة الاقتصادية الكبرى في بعض دول اوروبا الوسطى، وانتشرت في معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد تعددت الصور التي اتخذتها الرقابة على الصرف في اهدافها وفي وسائلها في الزمان والمكان.

ومن خصائص الرقابة على الصرف هي كون السلطة المشرفة على القطع الاجنبي تمارس صفة المحتكر الوحيد لبيعه وشراءه للمقيمين. وباعتبار ان عمليات المضاربة تنعدم في ظل الرقابة على الصرف فان السلطة المشرفة تستطيع ان تميز بين اسعار العملات الأجنبية المختلفة، كما انها تلجأ الى شراء النقد الاجنبي بسعر صرف معين وتبيعه بسعر اخر، وقد تطبق الدولة احياناً عدة اسعار للصرف بغية تحقيق اهداف أهداف اقتصادية وسياسية.

ويتبع نظام الرقابة على الصرف غالباً، لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تخشى فيها الدولة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. فباستخدام الرقابة على الصرف تستطيع الدولة أن تتحكم في الاستيرادات حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لابد أن يأخذ إذناً بالاستيراد، ولا تعطى الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى. وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكماً كاملاً في استيراداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها.

وأهم اهداف الرقابة على الصرف هي:
1. حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
2. منع تحويل رؤوس الأموال الى الخارج.
3. رقابة وحماية الاقتصاد الوطني من موجات الكساد الخارجية.
4. الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة.
5. إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ثالثا- دعم الصادرات

إن الإعانات عبارة عن اجراء من الأساليب السعرية الذي يمكن أن تطبقه الدولة في مجال تنظيم تجارتها الخارجية. والإعانة هي عبارة عن مبلغ نقدي تمنحه الدولة للمشتري لكي يستفيد منه استفادة جزئية أو كلية. وقد تأخذ الإعانة شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري، أو أنها تأخذ شكل إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تخفيض السعر أو منعه من الارتفاع نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج.
وهنا سنقتصر على الإعانات غير المباشرة، كما تكون الإعانات قيمية، أي على شكل نسبة معينة من السعر، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة. وهنا سنقتصر في دراستنا على الإعانات النوعية. كما أن الإعانات يمكن أن تقدم للإنتاج المحلي فقط، أو تقدم للصادرات فقط أو الاثنين معا. ويتوقف الوعاء الذي تمنح على أساسه الإعانة على الهدف الرئيس منها. فقد يكون هذا الهدف اقتصادياً أو مالياً أو نقدياً، وباستخدامنا لأداة من أدوات السياسة التجارية، وهي الإعانة، لذلك سنقتصر على الإعانات التي تمنح للصادرات بغرض تشجيعها، أو تلك الإعانات التي تمنح للإنتاج الوطني بغرض تمكينه من منافسة الاستيرادات الأجنبية.

مبررات منح دعم (أعانات) الصادرات

يمكن تبرير اعانات الصادرات على عدة أسس منها:
1. الى المدى الذي تؤدي فيه حالة منح الدعم الى زيادة الصادرات، فأن الميزان التجاري للدولة سوف يتحسن.
2. أن منح الإعانات سيؤدي الى زيادة حجم الصادرات والذي سوف ينتج عنه زيادة في مستوى العمالة، ولذا ينظر الى هذه السياسة على أنها أداة ذات تكلفة أقل اذا ما قورنت بتكلفة ارتفاع معدلات البطالة فى الدولة وبحجم المدفوعات اللازمة لتحقيق هذه الرفاهية في المجتمع.

3. هذه السياسة التجارية تساعد المنتجات المحلية على زيادة مبيعاتها من الأنتاج والتغلب على مواطن عدم الكفاءة فيها، وتستخدم هذه السياسة في الدولة وغالباً ما يكون القطاع الصناعي.
4. يمكن النظر الى الائتمان الممنوح كإعانات للصادرات على أنها مساعدات خارجية من الدول المانحة، لأنها تساعد على تخيف عبء الديون على الدول المدينة، وخاصة الدول النامية.

رابعاً- التحديد الكمي للاستيرادات الحصص Import Quotas

يعد نظام التحديد الكمي (الحصص) أداة فعالة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات حين لا ترغب الدولة بتطبيق سياسة التحديد السعري وهو من الأدوات الهامة التي تحد من تيار التجارة بين الدول، حيث يعد هذا النظام أكثر تقييداً وفاعليةً من الرسوم

الجمركية في حماية الانتاج المحلي فضلا عن كونها أداة انتقائية، وحصص الاستيرادات تعد اجراءً كمياً للحماية صمم من أجل تقليص حجم الاستيرادات لتقديم الحماية للمنتجين المحليين فضلا عن استخدامه في إزالة الاثار العكسية للعجز في ميزان المدفوعات، ولقد منعت الاتفاقية الدولية للتجارة العالمية استخدام نظام الحصص من قبل أية دولة في عملية تنظيم تجارتها الخارجية، ورغم فاعليته في مواجهة أزمة العجز في ميزان المدفوعات.

أسباب التحديد الكمي (الحصص) Quota

تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر الى اتخاذ إجراءات تتضمن منع استيراد السلع عموماً أو كلاً أو جزءاً، بصفة مؤقتة أو بصورة مستمرة، ويمكن أن تتمثل بعض أسباب ذلك بما يأتي:-

1- أسباب اقتصادية:- حيث تقوم الدولة باتخاذ هذه الإجراءات لغرض التحديد الكمي على الاستيرادات لمراعاة عدم منافسة هذه الاستيرادات للإنتاج المحلي البديل للاستيراد في هذه الدولة.

2- أسباب استراتيجية: حيث تقوم الدولة باحتكار استيراد سلع معينة، سواءً تعلقت هذه الأسباب بتوفير الاحتجاجات الأساسية لسكانها، أو توفير المتطلبات الضرورية للدولة.

3- أسباب صحية: حيث تقوم الدولة بمنع بعض المنتجات لغرض حماية أفرادها من الأمراض، أو منع بعض السلع كالمخدرات.

4- أسباب سياسية: حيث تمنع الدولة في حالات معينة استيراد منتجات من الدولة أو الدول التي لا تكون على وفاق سياسي معها.

5- قد تلجأ الدولة الى التحديد الكمي لأسباب تتعلق بوضع ميزان المدفوعات لديها، حيث تضطر الدولة لتقليص العجز في ميزان مدفوعاتها الى التحديد الكمي لاستيراداتها.

عيوب التحديد الكمي (الحصص) Quota

يعاني نظام التحديد الكمي (الحصص) من عدة عيوب لعل من أهمها:-

1-عزل السوق المحلي عن السوق الخارجي. حيث أنه يغري المصدرين الأجانب برفع سعر التصدير في محاولة لاقتسام الأرباح الاحتكارية مع مستوردي السلعة. في حين أن هذا لا يحدث في حالة فرض الرسوم الجمركية لأنها تترك المجال مفتوحا للمنافسة بين السوقين .

2-يؤدي نظام التحديد الكمي (الحصص) الى رفع سعر السلعة في السوق المحلي، وهنا سيقع العبء على المستهلكين في حين سيحصل المستوردون على الربح.

3-يساعد على أنتشار الفساد الإداري داخل الدولة التي تقوم بتطبيقه، ويحصل هذا بسبب محاولات المصدرين في الدول المصدرة من الحصول على نصيب أكبر من الحصة، ومن محاولات المستوردين داخل الدولة من التنافس في الحصول على تراخيص الاستيراد.

4. يثير هذا النظام العديد من المشاكل الإدارية والتنظيمية داخل الدولة وخصوصاً فيما يخص تحديد الحصة الاستيرادية. هل تتحدد على أساس كمية معينة؟ أم قيمة نقدية معينة؟ وهل تكون فترة تطبيقه طويلة أم محددة؟ وهل تكون الحصة أجمالية أم موزعة؟ وما هي المعايير التي ستطبق في كل حالة؟

5. يحدد هذا النظام من فرص الاختيار أمام المستهلكين. حيث يفرض عليهم كمية محدودة بدلاً من الحصول على كميات غير محدودة من السلعة فيما لو كانت الرغبة المقرونة بالقدرة الشرائية متوفرة لديهم، وهذا سيقلل من مستوى رفاهية المستهلكين.

6.يؤدي هذا النظام في حالة اصدار تراخيص الاستيراد الى عملية الاتجار في التراخيص فضلاً عن استيراد السلعة وهذا سيؤدي الى رفع سعر السلعة المستوردة أكثر وزيادة أكثر في العبء على المستهلك. لذا لا يفضل تطبيق هذا النظام على الاستيرادات من الضرورية سواء كانت استهلاكية أم استثمارية لأن ذلك سيرفع من تكاليف المعيشة في حالة السلع الاستهلاكية وسيرفع من تكاليف التنمية في حالة السلع الاستثمارية.

أشكال نظام حصص الاستيرادات

تعددت أشكال تطبيق نظام حصص الاستيرادات منذ أن شاع استخدامه وحتى الوقت الحاضر. ومن أهم أشكاله:-

1. الحصة الإجمالية: وهنا تحدد الدولة الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال مدة زمنية معينة دون توزيع لهذه الكمية على الدول المختلفة أو تقسيمها بين المستوردين المحليين.

2-الحصة الموزعة: وهنا تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة بحيث تحصل كل دولة مصدرة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها.

3. تراخيص الاستيراد: ويقتضي هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد، وفي هذه الحالة فأنها تحدد مقدار الاستيرادات عن طرق التراخيص التي تصدرها للمستوردين.

الفرق بين التعريفة الجمركية ونظام الحصص

بالرغم أن السياستين تقودان إلى نفس النتائج إلا أن هناك بعض الفروقات بينهما ومنها:

1 - بالنسبة لنظام الحصص فإن زيادة الأسعار تذهب للحاصلين على رخص الاستيراد من الحكومة بينما عند فرض التعريفة فزيادة السعر ستذهب لخزينة الدولة ولهذا نجد أن الحكومات تفضل استخدام التعريفة لزيادة إيراداتها.

2 - إن توزيع الحصص على المستوردين المحليين قد لا يكون فعالاً بحيث يمكن أن تُمنح رخص الاستيراد بناءً على العلاقات الشخصية والقرابة وغيرها من الأمور الاجتماعية وليس على أساس الفعالية والمقدرة، بينما التعريفة الجمركية لا تأخذ بعين الاعتبار مثل هذه العلاقات وبالتالي قد تكون أكثر فعالية في تحقيق الإيرادات.

المصادر

1-Adesin,A. and Ousmane , N. Coulibaly ,(2008), Policy and competitiveveness of agroforestry based technologies for maize production in Cameroon.

2-Dieter, Kirschke, (2010), Production and comperative advantage of rice , Himalayan Research Papers Archive.

3-الدليمي ، ماجد عبد حمزة ، (2003) ، تحليل إقتصادي لدوال تكاليف إنتاج مشاريع تربية الأسماك - محافظة بابل إنموذج تطبيقي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الإقتصاد الزراعي .

4-الزوبعي ، عبدالل علي مضحي ، (1995) ، تحليل إقتصادي للأثار المترتبة على سياسة دعم أسعار الحبوب الرئيسة في العراق للمدة ()197-()199 القمح انموذج تطبيقي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الإقتصاد الزراعي.